ملخص تنفيذي

euaa
EUROPEAN UNION
AGENCY FOR ASYLUM

تقرير اللجوء لعام 2026

ملخص تنفيذي

2026

تقرير اللجوء لعام 2026

التقرير السنوي عن وضع اللجوء في الاتحاد الأوروبي

ملخص تنفيذي

حزيران 2026

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) لعام 2026

تُخلي وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) أو أي شخص ينوب عنها مسؤوليتها عن الاستخدام المحتمل للمعلومات الواردة في هذا المنشور.

صورة الغلاف: Stefano Guidi/Getty Images

لوكسمبورغ: مكتب مطبوعات الاتحاد الأوروبي، 2026

نسخة PDF	BZ-01-26-013-AR-N	الرقم الدولي المعياري للكتاب (ISBN): 978-92-9418-437-5	3163-2600	معرّف الوثيقة الرقمي: 9403177/10.2847

يجوز النسخ بشرط الإشارة إلى المصدر. في حالة استخدام أو إعادة نسخ الصور أو غيرها من المواد التي لا تخضع لحقوق النشر الخاصة بوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA)، يتعين الحصول على إذن مباشر من أصحاب حقوق النشر.

توطئة

للعام الثاني على التوالي، انخفض عدد طلبات الحماية الدولية في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع ودول أخرى إلى إجمالي 0.8 مليون طلب. وقد حدث ذلك نتيجة لمجموعة من العوامل، منها التطورات السياسية في بلدان المنشأ الرئيسية، مثل سوريا، والتعاون الأوروبي مع البلدان الشريكة، الأمر الذي أسهم في انخفاض حركة التنقل عبر مسارات الهجرة إلى أوروبا. في غضون ذلك، واصلت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع توفير الحماية المؤقتة لنحو 4.5 مليون نازح من أوكرانيا، حيث تحملت بعض الدول النصيب الأكبر من هذه الأعباء، في حين استمرت المبادرات الرامية إلى إيجاد حلول طويلة الأمد لتيسير الإنهاء التدريجي للحماية المؤقتة في مارس 2027.

كانت المهمة المشتركة لجميع دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع في عام 2025 هي الاستعدادات لتفعيل "ميثاق الهجرة واللجوء" اعتبارًا من يونيو 2026. وشكَّلت خطط التنفيذ والاستراتيجيات الوطنية دليلًا إرشاديًّا للإصلاحات التي ستتمخض قريبًا عن نظام اللجوء الأوروبي في حلته الجديدة.

غير أن هذه العملية لم تكن مسؤولية البلدان وحدها. حيث قدمت المفوضية الأوروبية، بالتعاون مع وكالات الاتحاد الأوروبي، التوجيه والدعم. وقد ساهمت وكالتنا في هذه الجهود من خلال برنامجها المخصص للميثاق الذي حقق مجموعة من الإنجازات. وقدمت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) الدعم العملياتي للبلدان على أرض الواقع، ودربت المتخصصين في مجال اللجوء، لا سيما من خلال أكاديمية الوكالة المعتمدة، وأعدت مواد فنية لمساعدة الممارسين في تطبيق إجراءات منسَّقة، وأعدت تحليلات ظرفية للاستناد إليها في توجيه السياسات.

في الواقع، ومع تغير الأوضاع في سوريا، على سبيل المثال، سارعت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) إلى جمع معلومات حول سياسات وممارسات دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع تجاه مقدمي الطلبات السوريين، في حين وفرت أبحاث المعلومات عن بلد المنشأ (COI) معلومات عالية الجودة عن التطورات في البلاد. ومن خلال تقديم لمحة عامة عن تطبيق مفاهيم "البلدان الآمنة" في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع، دعمت الوكالة أيضًا العملية التشريعية الرامية إلى اعتماد قائمة على مستوى الاتحاد الأوروبي ببلدان المنشأ الآمنة ومفهوم "البلد الثالث الآمن" المعدَّل.

لا شك في أن يونيو 2026 ليس المطاف الأخير، بل هو مرحلة انتقالية نحو مرحلة تطورية مختلفة لنظام اللجوء الأوروبي المشترك (CEAS). إذ تتطلب هذه المرحلة الكثير من التعلم من خلال الممارسة. وستكون هذه العملية بمثابة آلية تسترشد فيها التعديلات المقرر إجراؤها على المستويين العملياتي والسياسي بالتعليقات المستمدة من التطبيق العملي للقواعد الجديدة. وستواصل وكالتنا طوال هذه العملية دعم البلدان وتوفير خبرتها الفنية لضمان الأداء الفعال لنظام اللجوء الأوروبي المشترك.

نينا غريغوري
المديرة التنفيذية لوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء

المحتويات

توطئة 4
مقدمة 6
1. أبرز التطورات في مجال اللجوء في الاتحاد الأوروبي في عام 2025 7
2. إدارة الحصول على الحماية الدولية 8
3. مبادرات لزيادة تبسيط إجراءات اللجوء واتساقها 9
4. استقبال طالبي الحماية الدولية 10
5. المسؤولية عن طلب الحماية الدولية 10
6. نهج منسق لإعادة التوطين والقبول لأسباب إنسانية 12
7. حقوق المستفيدين من الحماية الدولية في الإدماج والاندماج 12
الجدول 1. الحماية المؤقتة للنازحين من أوكرانيا 14
8. الضمانات القانونية للأطفال ومقدمي الطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة 15
ملحوظات ختامية 17

مقدمة

ملخص تنفيذي لتقرير اللجوء لعام 2026: يلخص التقرير السنوي عن وضع اللجوء في الاتحاد الأوروبي التطورات الرئيسية في مجال الحماية الدولية الواردة في التقرير الرئيسي. الملخص متوفر بـ 31 لغة، بما فيها جميع لغات الاتحاد الأوروبي واللغة الألبانية والعربية والمقدونية والروسية والصربية والتركية والأوكرانية.

يمكن الرجوع إلى المعلومات الواردة في التقرير الرئيسي من خلال موارد مختلفة وسهلة الاستخدام:

- تعرض قاعدة البيانات الوطنية للتطورات المتعلقة باللجوء التطورات التشريعية والمؤسسية والسياسية التي يرد وصفها في التقرير. يمكن البحث عن التحديثات حسب الدولة والموضوع والسنة ونوع التطور. كما يتم تلخيص المعلومات وعرضها في جدول حسب الدولة وحسب المجال الموضوعي في مستند بصيغة PDF.

- يعرض التقرير مجموعة مختارة من التطورات القضائية المستندة إلى قاعدة بيانات السوابق القضائية لوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA). تقود الروابط التشعبية داخل النص القرَّاء إلى السابقة المحددة في قاعدة البيانات.

- ترد المصادر المستخدمة في إعداد *تقرير اللجوء* في قائمة المراجع الموجودة في نهاية التقرير. كما أنها متاحة في قاعدة بيانات الحماية الدولية في أوروبا (DIP) ضمن قسم المصادر، وتتوفر به وظائف البحث والتصدير.

للحصول على تحديثات حول أنشطة الوكالة والدعم المقدم إلى الدول الأعضاء، يرجى الاطلاع على المخططات المعلوماتية:
https://www.euaa.europa.eu/asylum-report-2026/section-10-euaa-support-2025

للاطلاع على التطورات الرئيسية حسب البلد، يُرجى الاطلاع على الاستعراضات لكل بلد:
https://www.euaa.europa.eu/asylum-report-2026/country-overviews

1. أبرز التطورات في مجال اللجوء في الاتحاد الأوروبي في عام 2025

شهدت أوروبا في عام 2025 مرحلة انتقالية وفترة إعادة هيكلة ومرحلة وضع الاستراتيجيات والاستثمار في تحديث بنية اللجوء والهجرة الأوروبية، وذلك في ظل انخفاض ملحوظ في عدد طلبات الحماية الدولية. واحتل تنفيذ ميثاق الهجرة واللجوء الصدارة وشكل محور الاهتمام الرئيسي في عملية صنع السياسات الأوروبية، في محاولة لتحقيق نتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن. وركزت المبادرات على تعزيز كفاءة إجراءات اللجوء والتصدي للضغوط على الحدود الخارجية وزيادة فعالية عمليات الإعادة. وكانت خطط التنفيذ الوطنية بمثابة البوصلة لتحويل الميثاق إلى واقع عملي، في حين قدمت المفوضية الأوروبية الخبرات والموارد المالية، كما قدمت الوكالات المعنية التابعة للاتحاد الأوروبي المساعدة للدول الأعضاء في الاتحاد لضمان جاهزية أنظمة اللجوء والاستقبال الوطنية بحلول يونيو 2026.

في إطار سعيها إلى تطبيق بعض أحكام لائحة إجراءات اللجوء (APR) في مرحلة مبكرة، قدمت المفوضية الأوروبية اقتراحين بشأن مفاهيم البلد الآمن وقائمة الاتحاد الأوروبي التي تضم بلدان المنشأ الآمنة والقواعد الجديدة لتيسير تطبيق مفهوم البلد الثالث الآمن في شهري أبريل ومايو 2025. وكان الهدف من الاقتراح الأول هو التفعيل المسبق لأحكام لائحة إجراءات اللجوء، التي بموجبها يمكن معالجة طلبات الحماية الدولية المقدمة من مواطني الدول التي تبلغ نسبة الاعتراف بها على مستوى الاتحاد الأوروبي 20% أو أقل، في إطار الإجراء المعجل أو الإجراء الحدودي. واقترح الاقتراح أيضًا تعيين بلدان منشأ آمنة وبلدان ثالثة آمنة مع وجود استثناءات.

أما الاقتراح الثاني فقد تعلق بتطبيق مفهوم "البلد الثالث الآمن". وكان الهدف منه تسريع إجراءات اللجوء وتخفيف الضغط على أنظمة اللجوء، مع الحفاظ على الضمانات القانونية لمقدمي الطلبات. أدت التعديلات المقترحة إلى إلغاء اشتراط وجود صلة بين مقدم الطلب و"البلد الثالث الآمن"؛ واعتبرت أن العبور عبر بلد ثالث آمن" يُشكل صلة كافية بين مقدم الطلب وذلك البلد؛ كما تضمنت إمكانية تطبيق هذا المفهوم حتى في حالة عدم وجود صلة بالبلد الثالث الآمن أو العبور منه، شريطة وجود اتفاقية أو ترتيب خاص مع ذلك البلد لهذا الغرض.

في فبراير 2026، أقر البرلمان الأوروبي القواعد الجديدة، وأعاد المجلس النظر في مفهوم "البلد الثالث الآمن" رسميًّا واعتمد أول قائمة على مستوى الاتحاد الأوروبي ببلدان المنشأ الآمنة، التي شملت كلًّا من بنغلاديش وكولومبيا ومصر والهند وكوسوفو[i] والمغرب وتونس.

استكمالًا للإطار التشريعي للميثاق، اقترحت المفوضية الأوروبية في مارس 2025 تحديث السياسة الأوروبية المتعلقة بالعودة من خلال نظام أوروبي مشترك جديد يُنظِّم العودة. تنص اللائحة على إجراءات موحدة في الدول الأعضاء لإصدار قرارات الإعادة وأمر إعادة أوروبي موحد، الأمر الذي سيعزز الاتساق والشفافية والتنسيق. وفي نوفمبر 2025، أطلقت المفوضية الأوروبية الدورة السنوية الأولى لإدارة الهجرة، التي تشمل:

- التقرير الأوروبي السنوي بشأن اللجوء والهجرة (EAAMR)، الذي يقدم صورة عن أوضاع اللجوء والهجرة في الاتحاد الأوروبي؛
- قرارات المفوضية الأوروبية التي تحدد مستوى ضغوط الهجرة على الدول الأعضاء؛
- اقتراح المفوضية الأوروبية بإنشاء صندوق تضامن لتلبية احتياجات الدول الأعضاء التي تواجه ضغوطًا.

وفقًا للتقرير الأوروبي السنوي بشأن اللجوء والهجرة (EAAMR)، الذي غطى الفترة من يوليو 2024 إلى يونيو 2025، شهدت أوضاع الهجرة في الاتحاد الأوروبي تحسنًا، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، مثل استمرار الضغط الناجم عن الوافدين غير النظاميين والتنقل غير المصرح به داخل الاتحاد الأوروبي واستغلال روسيا وبيلاروسيا الهجرة كسلاح.

[i] هذه التسمية مع عدم المساس بالمواقف المتعلقة بالوضع الراهن في الإقليم وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1999/1244 ورأي محكمة العدل الدولية بشأن إعلان استقلال إقليم كوسوفو.

استنادًا إلى تحليل الأوضاع الوارد في التقرير، خلصت المفوضية الأوروبية إلى أن قبرص واليونان وإيطاليا وإسبانيا تتعرض "لضغوط هجرة" وتستوفي شروط الاستفادة من صندوق التضامن التابع للاتحاد الأوروبي عند بدء سريان الميثاق في يونيو 2026. وصُنِّفت مجموعة أخرى من البلدان، تضم بلجيكا وبلغاريا وكرواتيا وألمانيا وإستونيا وفنلندا وفرنسا وأيرلندا ولاتفيا وليتوانيا وهولندا وبولندا، على أنها "معرضة لضغوط هجرة". وأخيرًا، صُنِّفت النمسا وبلغاريا وكرواتيا والتشيك وإستونيا وبولندا على أنها "دول تواجه وضعًا خطيرًا للهجرة" بسبب الضغوط المتراكمة على مدى السنوات الخمس الماضية. حدد القرار التنفيذي للمجلس بشأن إنشاء صندوق التضامن السنوي احتياجات عام 2026 بـ 21,000 عملية إعادة توطين أو مساهمات مالية يبلغ مجموعها 420 مليون يورو، على أن يبدأ التنفيذ اعتبارًا من 12 حزيران 2026.

في سبيل وضع الأهداف السياسية للاتحاد الأوروبي في مجال اللجوء والهجرة للسنوات المقبلة، طرَحت المفوضية الأوروبية في يناير 2026 استراتيجية أوروبية لإدارة شؤون اللجوء والهجرة. وتُعد هذه الاستراتيجية بمثابة بوصلة توجه الجهود نحو تحقيق الأهداف الثلاثة الرئيسية المتمثلة في منع الهجرة غير الشرعية، وحماية الأشخاص الفارين من الحرب والاضطهاد، وجذب الكفاءات إلى الاتحاد الأوروبي.

فيما يتعلق بالبعد الخارجي لسياسة الهجرة واللجوء، واصل الاتحاد الأوروبي اتباع نهج المسار الشامل في إدارة ملف الهجرة من خلال التنسيق مع مختلف الأطراف المعنية. وشملت المبادرات معالجة الأسباب الجذرية للهجرة؛ ومساعدة البلدان الشريكة على تعزيز قدراتها في مجال إدارة الحدود ومكافحة شبكات التهريب؛ والمساهمة في إيجاد حلول لحماية النازحين في مختلف أنحاء العالم؛ وتوفير مسارات آمنة وقانونية إلى أوروبا كبديل للهجرة غير النظامية. وبالإضافة إلى التعاون القائم على الحوافز الإيجابية، أدرج الاتحاد الأوروبي إمكانية سحب المزايا في حالات استثنائية عندما تُستخدم الترتيبات القائمة بطرق تشكل تحديات كبيرة في مجالي الهجرة والأمن. وتحقيقًا لهذه الغاية، دخل نظام جديد حيز النفاذ ينص على آلية منقحة لتعليق منح التأشيرات.

2. إدارة الحصول على الحماية الدولية

في عام 2025، انخفض عدد طلبات اللجوء المقدمة في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع إلى 822,000 طلب للسنة الثانية على التوالي *(انظر الشكل 1)*. وقد شكل هذا انخفاضًا بنسبة الخمس مقارنة بعام 2024، وهو أدنى إجمالي منذ عام 2021. ظلت ألمانيا في صدارة الدول المستقبِلة (163 ألف طلب)، وإن كان ذلك بمستوى أقل بكثير مما كان عليه في عام 2024 (بانخفاض يُقارب الثلث)، تليها فرنسا (152 ألف) وإسبانيا (143 ألف) وإيطاليا (134 ألف).

عند النظر إلى طلبات اللجوء مقارنةً بحجم السكان، قُدم نحو 1800 طلب في المتوسط لكل مليون نسمة في بلدان الاتحاد الأوروبي الموسَّع. وسجلت اليونان وقبرص أعلى معدل من عدد طالبي اللجوء لكل مليون نسمة (5900 و4500 على التوالي). وجاءت بعدها بفارق كبير إسبانيا وبلجيكا وسويسرا (بحوالي 2900 طلب لكل منها).

تركزت الطلبات في عام 2025 على عدد محدود من الجنسيات. إذ كانت أكبر خمس مجموعات من مواطني أفغانستان (14% من جميع الطلبات) وفنزويلا (11%) وسوريا (5%) وبنغلاديش (4%) وتركيا (4%).

ارتفع عدد الطلبات المكررة بنسبة 39% مقارنة بعام 2024، ليصل إلى مستوى قياسي. وشكلت هذه الطلبات 15% من إجمالي طلبات اللجوء في عام 2025، وهي أعلى نسبة مسجلة على الإطلاق. ويمكن أن يُعزى ذلك بشكل معقول إلى الحكم الصادر عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2024، الذي قضى بأن نوع الجنس والجنسية كافيان لتعريض النساء الأفغانيات لخطر أعمال الاضطهاد، ما أدى إلى ارتفاع حاد في عدد الطلبات المتكررة المقدمة من الأفغان.

قدَّم مواطنو البلدان التي تسجل معدلات قبول منخفضة نسبة متزايدة من طلبات اللجوء في عام 2025، حيث شكلت هذه الطلبات أكثر من نصف إجمالي عدد الطلبات. بموجب أحكام الميثاق، اعتبارًا من يونيو 2026، وفي ظل ظروف معينة محددة في المادة 43(1) من لائحة إجراءات اللجوء، سيخضع مواطنو الدول التي تسجل معدلات قبول منخفضة (أقل من 20%) للإجراءات الحدودية الإلزامية.

الشكل 1. عدد طلبات الحماية الدولية في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع، من 2015 إلى 2025

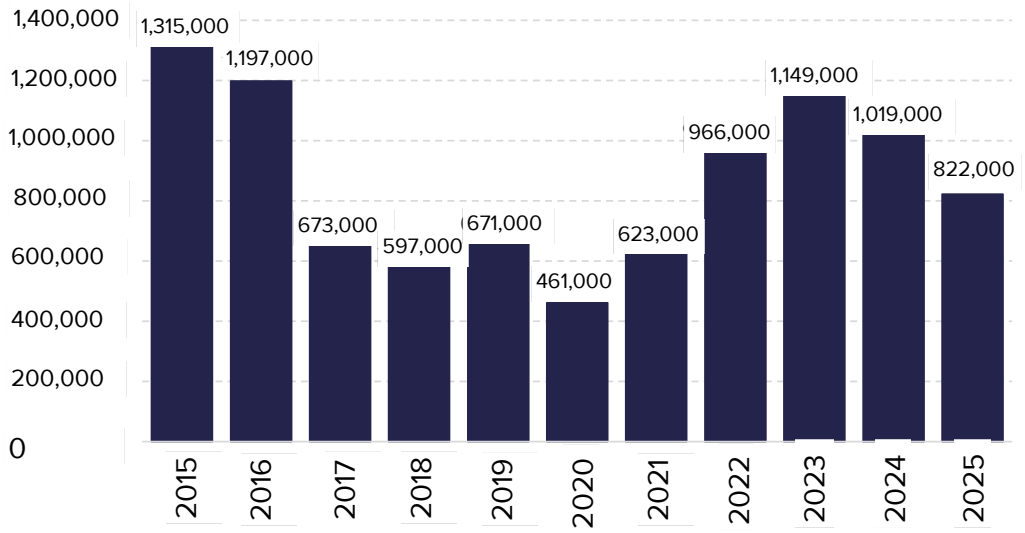

المصدر: البيانات الصادرة عن نظام الإنذار المبكر والتأهب التابع لوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA EPS) حتى 3 شباط/فبراير 2026.

على مدار العام، عملت دول الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى مع المفوضية الأوروبية ووكالات الاتحاد الأوروبي على تحديث القدرات التكنولوجية على الحدود، بما في ذلك توفير الموارد التقنية والتشغيلية والإدارية اللازمة لحسن أداء منظومة "يوروداك" الجديدة. واستعدادًا لضمان حسن أداء عمليات الفحص وإجراءات اللجوء الحدودية وإجراءات الإعادة الحدودية على نحوٍ سلس ومتناسق، واصلت السلطات الوطنية أعمالها التشريعية واستعداداتها العملية، لا سيما من خلال إنشاء المرافق اللازمة، وضمان توفر القدرات الكافية، ووضع المبادئ التوجيهية والأدوات العملية، وتوفير التدريب للمهنيين الذين سيقومون بتنفيذ الإجراءات الجديدة.

استجابةً للضغوط المتباينة للهجرة والتحديات الأمنية على الحدود الخارجية، واصلت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع التركيز على إدارة الحدود، وحافظت على أنظمة حماية أكثر صرامة مخاطِرةً في بعض الأحيان بإتاحة الوصول الفعَّال إلى الإقليم وإلى إجراءات اللجوء من المهاجرين الذين قد يكونون بحاجة إلى الحماية؛ وخضعت هذه الممارسات في كثير من الأحيان للرقابة والتدقيق من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى المؤسسات القضائية، التي تناولت الحوادث المبلغ عنها المتعلقة بسوء المعاملة، وعمليات الطرد والإعادة القسرية المزعومة، فضلًا عن الإجراءات التي اتخذتها السلطات الوطنية ضد منظمات المجتمع المدني التي تقوم بأنشطة البحث والإنقاذ.

3. مبادرات لزيادة تبسيط إجراءات اللجوء واتساقها

في مجال إجراءات اللجوء، تركزت الأنشطة التي قامت بها دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع على ثلاثة مجالات رئيسية: خفض عدد الحالات العالقة التي تنتظر البت فيها، وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ القواعد الجديدة عمليًّا، وتدريب الموظفين على الأحكام الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، وفرت المفوضية الأوروبية الدعم المالي (مثل أداة الدعم الفني (TSI))، وقدمت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء الدعم الفني، وتعاونت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع على الصعيد الثنائي لتبادل الخبرات. ووفقًا لما يقتضيه الميثاق، خصصت هذه الجهات أيضًا موارد كبيرة لوضع خطط طوارئ وطنية لمختلف السيناريوهات، تتضمن مؤشرات وحدودًا دنيا لتفعيل وإلغاء تدابير استجابة محددة.

وصُممت أنشطة بناء القدرات خصيصًا بحيث تتناسب مع الظروف الفريدة الخاصة لكل بلد في عمليات اللجوء والاستقبال. وواصلت بعض البلدان التركيز على التغييرات التنظيمية وتعيين الموظفين وأنشطة التدريب من أجل تنمية المهارات. كما واصلت العديد من سلطات اللجوء تنقيح إجراءاتها الداخلية أو صقلها، وتحديث النماذج ومسودات القرارات، بهدف تعزيز كفاءة عمليات اتخاذ القرار لديها. ولدعم عملية اتخاذ قرارات سريعة وعالية الجودة، قامت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع بتحديث سياساتها الخاصة بكل بلد على أساس التغيرات التي طرأت على بلدان المنشأ. غير أن الأوضاع المتقلبة في العديد من بلدان المنشأ أثرت في سير معالجة الطلبات، وعلَّقت سلطات اللجوء في بعض الأحيان معالجة الطلبات المقدمة من مواطني بلدان منشأ معينة.

في عام 2025، أصدرت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع 874,000 قرار تقريبًا من قرارات الدرجة الأولى، وهو أكبر عدد منذ عام 2017. وجاءت هذه الزيادة نتيجة الارتفاع الحاد في عدد الطلبات المرفوضة، لا سيما بالنسبة لمواطني الدول التي تحظى بمعدل قبول منخفض (20% أو أقل). وصدرت معظم القرارات في ألمانيا، تليها فرنسا وإسبانيا. وانخفض عدد الحالات العالقة في إجراءات الدرجة الأولى إلى 863,000 حالة في عام 2025، مقارنة بـ 986,000 حالة في عام 2024 (بانخفاض قدره 13% تقريبًا). في حين عمدت بعض دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع إلى تسريع عملية البت في الطلبات في الدرجة الأولى، إلا أن انخفاض عدد الحالات العالقة كان في الواقع نتيجة لانخفاض عدد الطلبات المقدمة. وعلى الرغم من انخفاض عدد الحالات العالقة في الدرجة الأولى، فإن زيادة عدد الاستئنافات بوجه عام تُشير إلى ثبات عدد الحالات وارتفاعه في جميع الدرجات.

مع تأكيد المفوضية الأوروبية على أهمية التعاون مع الهيئات القضائية وتعزيزها استعدادًا لتفعيل أحكام الميثاق، سعت عدد من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع إلى الاستثمار في تعزيز القدرات في إجراءات الدرجة الثانية أو الدرجات الأعلى.

4. استقبال طالبي الحماية الدولية

عكَفَت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع على إدماج "التوجيه المتعلق بشروط الاستقبال لعام 2024" في القوانين الوطنية بحلول الموعد النهائي المحدد في 12 يونيو 2026، بالإضافة إلى تكييفه مع اللوائح الأخرى التي تؤثر في الاستقبال، مثل "لائحة إدارة اللجوء والهجرة" (AMMR) و"لائحة إجراءات اللجوء". واسترشادًا بخططها الوطنية للتنفيذ، قامت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع بتعديل ظروف الاستقبال ومعالجة الفجوات في قدرات الاستقبال، لا سيما بالنسبة لمقدمي الطلبات الخاضعين للإجراء الحدودي. وبناءً على ذلك، اضطرت العديد من الدول إلى إنشاء مراكز للفحص ومرافق إيواء لمقدمي الطلبات الخاضعين للإجراء الحدودي. وأسفرت الاحتياجات العملياتية إلى إحداث تغييرات في إدارة الحالات ونظم تكنولوجيا المعلومات أيضًا. وساهمت النسخة الأولى من «الدورة السنوية لإدارة الهجرة» في تحسين جودة البيانات المتعلقة بأنظمة الاستقبال في بلدان الاتحاد الأوروبي الموسَّع.

أدى انخفاض عدد طلبات اللجوء إلى تخفيف الضغط على أنظمة الاستقبال في عدة بلدان، ما دفعها إلى تقليص طاقتها الاستيعابية للاستقبال. في المقابل، حافظت بعض البلدان التي لا تزال أنظمة الاستقبال فيها تتعرض لضغوط على طاقتها الاستيعابية أو زادتها. في قضية تاريخية تتعلق بالطاقة الاستيعابية للاستقبال، قضت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بأنه لا يجوز لدولة عضو أن تتذرع بتدفق غير متوقع ولا يمكن تجنبه لطالبي اللجوء للتنصل من التزاماتها بموجب قانون الاتحاد الأوروبي بتلبية الاحتياجات الأساسية لطالبي اللجوء، مؤكدةً على ضرورة توفر قدرة احتياطية لاستيعاب التدفقات المحتملة من طالبي اللجوء.

تواجه دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع منذ فترة طويلة أثر التنقلات الثانوية. وقد واصل عدد منها تنفيذ مبادرات أو أطلق مبادرات جديدة للتصدي لهذه الظاهرة، على سبيل المثال من خلال إجراء تعديلات على شروط الاستقبال، بما يتوافق مع المادة 21 من التوجيه المتعلق بشروط الاستقبال (2024) والمادة 18 من لائحة إدارة اللجوء والهجرة. وتنص هذه الأحكام على أن مقدمي الطلبات الذين تم إخطارهم بقرار نقلهم إلى الدولة العضو المسؤولة لم يعد لهم الحق في التمتع بظروف الاستقبال، مع احتفاظهم بالحق في مستوى معيشي يتوافق مع قانون الاتحاد الأوروبي.

5. المسؤولية عن طلب الحماية الدولية

إجمالًا، جرى تنفيذ 18,000 عملية نقل بموجب لائحة دبلن في عام 2025 عبر دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع، وهو عدد مماثل لذلك الذي تم تسجيله في عام 2024 *(انظر الشكل 2)*. وهو ثاني أكبر عدد منذ عام 2019، لكنه أقل بكثير من مستويات ما قبل الجائحة. ظل تنفيذ عمليات النقل بموجب لائحة دبلن متأثرًا إلى حد كبير بالضغوط التي تتعرض لها أنظمة الاستقبال في بعض دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع. وفي حين أن المحاكم الوطنية أيدت في الغالب قرارات النقل، إلا أن أحد الأسباب الرئيسية لإلغاء قرارات السلطات الوطنية كان وجود أدلة حديثة تُشير إلى وجود مشكلات جسيمة في الحصول على ظروف استقبال ملائمة في الدولة المسؤولة.

الشكل 2. عدد عمليات النقل التي تم تنفيذها مقارنة بإجمالي الطلبات المقبولة بموجب لائحة دبلن، لعام 2025

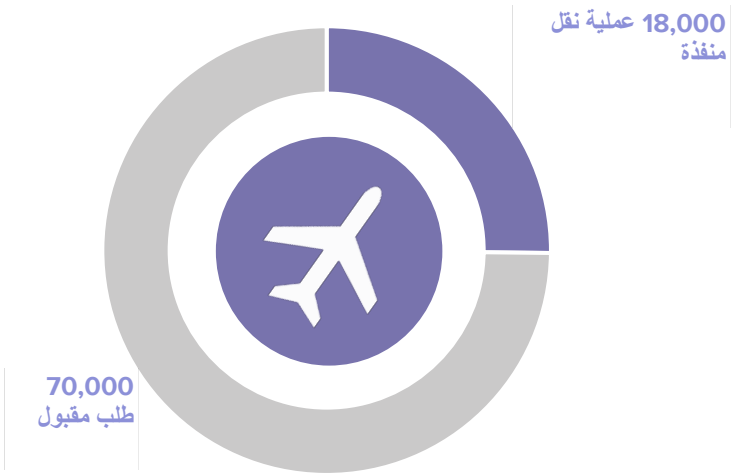

%25
نسبة عمليات النقل المنفذة إلى الطلبات المقبولة

المصدر: البيانات الصادرة عن نظام الإنذار المبكر والتأهب التابع لوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA EPS) حتى 3 شباط/فبراير 2026.

ركزت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع على الانتقال من تطبيق لائحة دبلن الثالثة إلى لائحة يوروداك الجديدة ولائحة إدارة الهجرة واللجوء. وجرى توضيح العديد من أوجه الغموض القانونية والعملية خلال العام، لكن ظلت بعض المسائل معلقة حتى تم اعتماد القرار التنفيذي المتعلق بإنشاء صندوق التضامن السنوي لعام 2026 رسميًّا في 19 ديسمبر 2025. وفي حين فضلت بعض السلطات الوطنية انتظار صدور التوضيحات ثم وضع خطة تنفيذ أكثر تفصيلًا، شرَعت غالبية الإدارات في التخطيط استنادًا إلى سيناريوهات مختلفة.

تبذل وحدات دبلن جهودًا متضافرة لتصفية الأعمال المتراكمة لديها، بهدف تجنب الاستخدام المتزامن للقواعد القديمة والجديدة قدر الإمكان بعد بدء سريان الميثاق الجديد. ومع ذلك، ظل نقص الموظفين داخل وحدات دبلن مشكلة مستمرة. بالإضافة إلى ذلك، شكَّلت إدارة عدد الحالات القائمة وتنفيذ التدريب في الوقت نفسه تحديًّا بالنسبة للعديد من موظفي دبلن. وأشارت عدة سلطات إلى أن الجهات المعنية خارج وحدات دبلن تحتاج هي الأخرى إلى تدريب موجه لضمان فهمها للقواعد الجديدة، وليتمكنوا، على سبيل المثال، من إطلاع مقدمي الطلبات على الإجراءات بصورة صحيحة.

شكَّل تكييف أنمظة تكنولوجيا المعلومات أحد التحديات الرئيسية التي واجهت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع في العملية الانتقالية، ولا سيما إعادة تهيئة أنظمة إدارة الحالات لتشمل نماذج وقوالب وطرق سير عمل جديدة. في العديد من الدول، تشكل مشاريع تكنولوجيا المعلومات المرتبطة بتطبيق نظام «يوروداك» و«لائحة الهجرة واللجوء» جزءًا من برنامج أوسع نطاقًا للتحول الرقمي.

في عام 2025، صدرت 120 ألف قرار استجابة لطلبات دبلن الصادرة، وفقًا للبيانات المؤقتة لنظام الإنذار المبكر والتأهب (EPS) التابع لوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء. حيث مثل هذا انخفاضًا بنسبة 24% مقارنة بعام 2024، وهو أدنى مستوى منذ عام 2021. ويشير هذا الانخفاض إلى تراجع في التنقلات الثانوية، التي ينتقل فيها طالبو اللجوء من بلد الوصول الأول إلى بلد آخر لتقديم طلب جديد، ويتسق مع الانخفاض العام في طلبات اللجوء.

6. نهج منسق لإعادة التوطين والقبول لأسباب إنسانية

أدت القيود السياسية والعملياتية والمالية إلى تقييد التقدم المحرز في مجال إعادة التوطين والقبول لأسباب إنسانية خلال عام 2025. ومن بين العوامل التي أعاقت إعادة توطين اللاجئين ما يلي:

- المسائل المتعلقة بتنفيذ أحكام الميثاق على المستوى التقني، مثل تخزين ونقل البيانات باستخدام العمليات التي تتوافق مع لائحة يوروداك؛
- الوضع الأمني والسياسي المتقلب في الشرق الأوسط، وهوا ما شكَّل تحديات على الصعيد العملياتي؛
- الضغط المستمر على بعض أنظمة الاستقبال في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع، وهو ما قوَّض قدرتها على استقبال اللاجئين المعاد توطينهم؛

نتيجة لذلك، من بين ما مجموعه 61,000 تعهد قدمتها 14 دولة في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي لإعادة التوطين والقبول لأسباب إنسانية خلال الفترة بين عامي 2024 و2025، لم يصل إلى دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع سوى نحو 10,000 لاجئ في عام 2025، بالإضافة إلى ما يقرب من 14,000 لاجئ في عام 2024. وبعد 10 سنوات من كون السوريين الجنسية الأكثر إعادة توطينًا، احتل الأفغان (2900) المرتبة الأولى في عام 2025، يليهم السوريون (1800) والكونغوليون (1600) والسودانيون (1400).

في ديسمبر 2025، وافق المجلس على أول خطة نصف سنوية للاتحاد الأوروبي لإعادة التوطين والقبول لأسباب إنسانية للفترة بين عامي 2026 و2027. وقدمت تسع دول تعهداتها التي بلغ مجموعها 10,430 فرصة، تشمل 8,330 حالة إعادة توطين و2,100 حالة قبول لأسباب إنسانية. وقد جاء الانخفاض الكبير في الالتزامات الوطنية انعكاسًا للتراجع العام في أعداد المقبولين على مستوى الاتحاد الأوروبي.

7. حقوق المستفيدين من الحماية الدولية في الإدماج والاندماج

يُشير مضمون الحماية إلى الحقوق التي يحق للمستفيدين من شكل من أشكال الحماية التمتع بها في بلد اللجوء، فضلًا عن الالتزامات المرتبطة بها. تُمنَح الحماية بحصول مقدمي الطلبات على قرار إيجابي يمنح صفة اللجوء أو الحماية الثانوية (يُشار إليها أيضًا باسم الأوضاع المتسقة مع الاتحاد الأوروبي). ويشير معدل الاعتراف إلى عدد النتائج الإيجابية كنسبة مئوية من إجمالي عدد القرارات المتعلقة بطلبات الحماية الدولية. وفي حين أن أشكال الحماية الوطنية تمنح بالفعل وضع الحماية لرعايا البلدان الثالثة، فإن تلك الأوضاع – غير المنسَّقة عبر دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع – غير مشمولة عادة في حساب معدل الاعتراف.

في عام 2025، انخفض معدل الموافقة على طلبات الحماية الدولية انخفاضًا كبيرًا من 42% في عام 2024 إلى 29%. ويُرجح أن هذا الانخفاض يعزى – على الأقل جزئيًا – إلى تعليق اتخاذ قرارات بشأن طلبات السوريين، الذين شكلوا نسبة كبيرة من القرارات الإيجابية في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، صدَر نحو 56% من القرارات لمواطني البلدان ذات معدل اعتراف منخفض. من بين 69 جنسية صدر بشأنها ما لا يقل عن 1000 قرار في عام 2025، بلغ معدل الاعتراف أقل من 20% في 42 حالة.

وتلقى مواطنو تركيا وفنزويلا وبنغلاديش وكولومبيا (بالترتيب التنازلي) ثلث مجموع قرارات الرفض. غير أن الفنزويليين والكولومبيين كثيرًا ما يُمنحون شكلاً من أشكال الحماية الوطنية أو يُحولون إلى نوع إقامة مختلف. وسُجلت معدلات اعتراف مرتفعة بالنسبة لمواطني البلدان التي تشهد نزاعات شديدة أو متصاعدة، حيث تراوحت بين 70% و90% لمقدمي الطلبات من السودان ومالي وهايتي وأوكرانيا وميانمار/بورما (بالترتيب التنازلي).

واصلت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع تقييد دخول الوافدين في إطار لم شمل الأسرة كوسيلة لتخفيف الضغط على أنظمة اللجوء والاستقبال، وأحيانًا على الأنظمة الاجتماعية الوطنية والبلدية. في السنوات الأخيرة، حذرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى جانب منظمات دولية أخرى ومراكز أبحاث وأوساط أكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، مرارًا وتكرارًا من الآثار السلبية المحتملة لتشديد القواعد المتعلقة بلم شمل الأسرة على اندماج المستفيدين من الحماية الدولية.

واصلت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع التركيز على دمج المستفيدين من خلال إطلاق استراتيجيات وتدابير جديدة تهدف إلى تيسير وصولهم إلى سوق العمل والتعليم. وعلى الرغم من هذه المبادرات، لا يزال المستفيدون من الحماية الدولية يواجهون عقبات في مختلف دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع عند محاولتهم تعلم اللغة أو الالتحاق بالتعليم أو البحث عن فرص عمل، في حين استمرت التحديات المتعلقة بالحصول على السكن في التأثير على فرص اندماجهم. وواصلت منظمات المجتمع المدني الاضطلاع بدور أساسي في الإدماج الفعال للمستفيدين من خلال تقديم مجموعة من الخدمات لتحقيق هذه الغاية.

الجدول 1. الحماية المؤقتة للنازحين من أوكرانيا

في نهاية عام 2025، حصل ما يقرب من 4.5 مليون شخص على الحماية المؤقتة في جميع أنحاء دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع. وقد ظل هذا الرقم ثابتًا نسبيًّا منذ أوائل عام 2023 ولا يزال يُسهم بدرجة كبيرة في العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين إلى الحماية في أوروبا. بالنسبة لأعداد السكان، استضافت التشيك وبولندا وسلوفاكيا أكبر عدد من النازحين الأوكرانيين لكل فرد *(انظر الشكل 3)*.

الشكل 3. عدد الأشخاص الحاصلين على الحماية المؤقتة لكل مليون نسمة حسب البلد المستقبِل في ديسمبر 2025

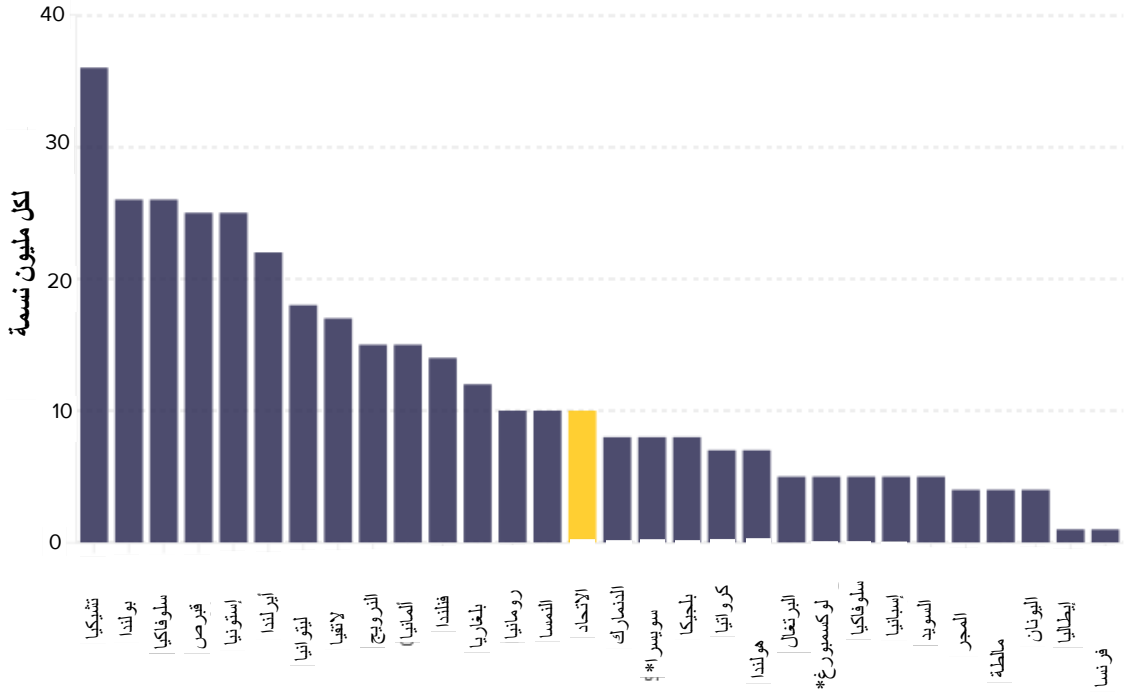

ملحوظة: * = بيانات مستخرجة قبل فبراير 2026
المصدر: الأعداد السكانية: يوروستات (DEMO_GIND) مقتبس في 5 شباط/فبراير 2026. المستفيدون من الحماية المؤقتة: يوروستات (MIGR_ASYTPSM) مقتبس في 10 شباط/فبراير 2026.

خلال السنة الرابعة منذ الغزو الروسي، واصلت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع تغيير سياساتها نحو حلول طويلة الأمد، مثل إتاحة فرص الانتقال إلى تصريح إقامة وطني بديل. وفي غضون ذلك، تواصل هذه الدول تعزيز الاندماج على العديد من المستويات، لا سيما في سوق العمل والتعليم. تقدم "مراكز الوحدة"، التي أُنشئت في عدد من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع، المساعدة في مجال التوظيف ودورات اللغة والاستشارات للمستفيدين، وفي بعض الحالات، الدعم للعودة الطوعية.

ساهمت التطورات القضائية على الصعيدين الوطني ومستوى الاتحاد الأوروبي في توضيح التداخل بين إجراءات الحماية المؤقتة وإجراءات الحماية الدولية.

8. الضمانات القانونية للأطفال ومقدمي الطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة

لتعزيز استجابات الحماية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، يتضمن الميثاق تدابير تهدف إلى تسريع عملية تحديد هويتهم وتقديم الدعم لهم لتلبية احتياجاتهم في الإجراءات واحتياجات الاستقبال. ولا يزال التحدي الرئيسي الذي يواجه دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع هو تفعيل هذه الضمانات. ولتعزيز القدرات في هذا المجال، قدَّمت السلطات الوطنية في عام 2025 تدريبًا لمختلف الأطراف المعنية، كما عززت أنظمة المعلومات لتيسير التعاون بين مختلف المهنيين المشاركين في هذه العملية.

في عام 2025، قدَّم القُصَّر غير المصحوبين بذويهم، حسب زعمهم، 22,000 طلب لجوء، أي أقل بنسبة 16% تقريبًا من عام 2024 وأدنى مستوى له منذ عام 2020. وعلى الرغم من تسجيل أكبر انخفاض مطلق، واصلت ألمانيا تلقي أكبر عدد من الطلبات (4100 طلب)، العدد الذي يمثل خمس إجمالي الطلبات تقريبًا *(انظر الشكل 4)*. وتلتها هولندا (3600) وإيطاليا (3400) واليونان (3100) في المرتبة التالية بعد ألمانيا. وقدَّمت خمس جنسيات أكثر من نصف جميع طلبات اللجوء التي قدمها القُصَّر غير المصحوبين بذويهم في عام 2025، وهم الأفغان (2800) والإريتريين (2400) والمصريين (2300) والصوماليين (2300) والسوريين (2100)، وهو أقل عدد مسجل).

الشكل 4. أعلى 10 دول في الاتحاد الأوروبي الموسَّع تلقيًا للطلبات من قبل القُصَّر غير المصحوبين بذويهم، عام 2025 مقارنة بعام 2024 ونسبة الطلبات المقدمة من الجنسية الرئيسية للقُصَّر غير المصحوبين بذويهم في عام 2025

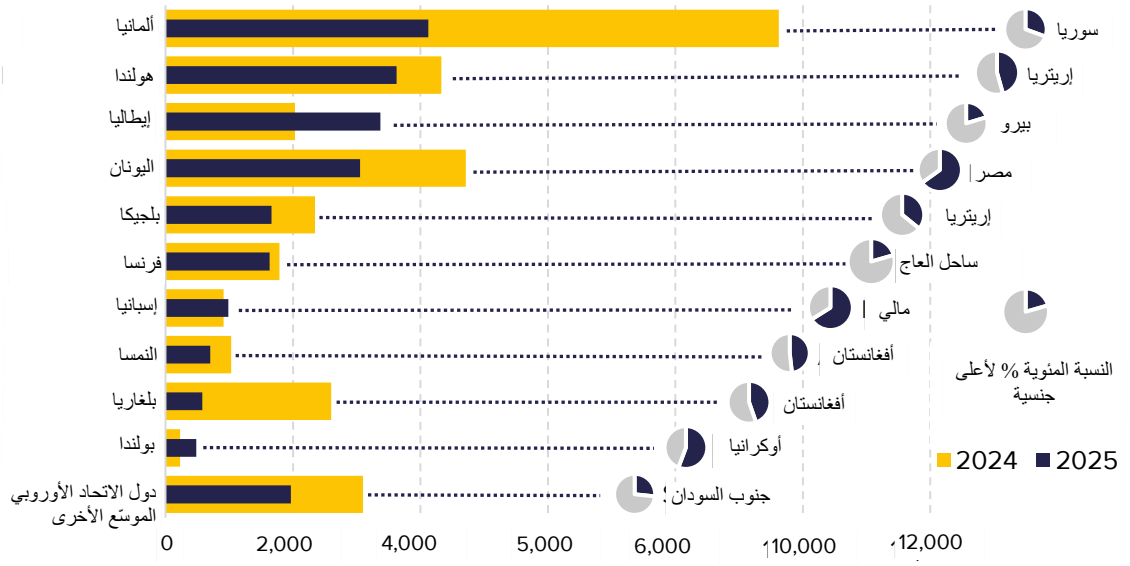

المصدر: البيانات الصادرة عن نظام الإنذار المبكر والتأهب التابع لوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA EPS) حتى 3 شباط/فبراير 2026.

واصلت سلطات اللجوء مراجعة قوانينها وسياساتها بهدف اعتماد نهج متعدد التخصصات لتقييم العمر، وفقًا لما تقتضيه لائحة إجراءات اللجوء وبما يتوافق مع الدليل العملي الصادر عن وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) الذي نُشر في عام 2025. واجهت عدة دول في الاتحاد الأوروبي الموسَّع نقصًا في عدد الأوصياء القانونيين الذين يمكن تعيينهم لرعاية الأطفال غير المصحوبين بذويهم وتقديم الدعم لهم. وواصل مشروع GuardianXChange، الممول من الاتحاد الأوروبي، تعزيز خدمات الوصاية في الدول الأربعة المشاركة من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع، وهي بلجيكا وبولندا والبرتغال وسلوفينيا.

مع اقتراب موعد تطبيق توجيه الاتحاد الأوروبي المعدَّل لمكافحة الاتجار بالبشر بحلول يوليو 2026، نفذت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مشاريع وأنشطة تدريبية متنوعة بهدف منع الاتجار بالبشر وتحسين تحديد هوية الضحايا. فمنذ طرح مقترحات الميثاق، أعرب العديد من الأطراف المعنية عن قلقهم إزاء التأثير السلبي المحتمل لهذه التغييرات على طالبي اللجوء ذوي الاحتياجات الخاصة طوال إجراءات اللجوء. وبما أن العملية التشريعية لا تزال جارية على الصعيد الوطني، كثيرًا ما أُعيد طرح هذه الشواغل من جديد في السياق الوطني من خلال التعليقات على المقترحات القانونية.

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين الدعم المقدَّم إلى مقدمي الطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة في مراكز الاستقبال، فقد وردت تقارير تُشير إلى تعرضهم لظروف غير ملائمة وحصولهم على دعم غير كافٍ في العديد من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع، وذلك على سبيل المثال بسبب نقص الموارد أو فجوات فيها والتأخيرات في التمويل. واستمر الإعراب عن مخاوف بشأن احتجاز الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا سيما الأطفال، وتوثيقها في أحكام المحاكم والإبلاغ عنها من قبل المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. كما تناولت عدة قضايا قضائية الاحتياجات الخاصة ونقاط الضعف في سياق عمليات النقل والإعادة بموجب لائحة دبلن.

ملحوظات ختامية

شهِدَ العام الماضي استعدادات مكثفة من أجل بدء تنفيذ "ميثاق الهجرة واللجوء" بحلول يونيو 2026. وقد خصصت كل من وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء والسلطات الوطنية موارد كبيرة لوضع الأسس اللازمة للإطار الجديد لإدارة نظام الحماية الأوروبي.

تحقيقًا لهذه الغاية، خصصت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع مخصصات مالية كبيرة وسرَّعت إجراءات الشراء لضمان بدء تشغيل نظام «يوروداك» في الموعد المحدد. وفي أعقاب مبادرات تعيين الموظفين التي أُطلقت في السنوات الأخيرة، ركزت سلطات اللجوء الوطنية على تقليص عدد الحالات العالقةالحالات العالقة لديها لتجنب، قدر الإمكان، الاستخدام المتوازي لأطر تشريعية مختلفة بعد يونيو 2026. واستثمرت عدة دول في إنشاء مراكز متعددة الأغراض، حيث يمكن إجراء عمليات الفحص وإجراءات اللجوء والإعادة على الحدود في نفس الموقع.

ودعمت الوكالة بلدان الاتحاد الأوروبي الموسَّع في هذه الجهود عبر أنشطة مختلفة. حيث وضعت الوكالة مبادئ توجيهية وأدوات تتعلق بالإجراءات الجديدة، كما قامت بتحديث الأدلة الموجودة، ودربت العاملين في الإدارات الوطنية على أحكام الميثاق. وقدمت الوكالة دعمًا عملياتيًا مباشرًا في 12 دولة. وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، قامت الوكالة بتحليل المستجدات الأخيرة وقدمت بسرعة تحديثات عن تطورات الحالة لدعم المفوضية الأوروبية في توجيه عمليات الاستجابة وتحسين اطلاع واضعي السياسات على المستوى الوطني.

يسَّر إجراء هذه الاستعدادات إلى حد ما انخفاض عدد الطلبات إلى 822,000 طلب في عام 2025، وهو أدنى مستوى منذ عام 2021. وقد أتاح ذلك للسلطات الوطنية تخصيص المزيد من الموارد لوضع مسارات العمل وإجراءات التشغيل الموحَّدة والنماذج الجديدة، وتجريب هذه النهج الجديدة في السياق الوطني.

في عام 2026، سيُظهر بدء سريان الميثاق القيمة العملية لهذه الاستثمارات. منذ اعتماد الميثاق، شددت الجهات المعنية على ضرورة قياس فعالية الميثاق بناءً على قدرته على إنشاء أنظمة لجوء واستقبال مرنة وقادرة على التكيف في خضم التغيرات السريعة التي يشهدها العالم. سيُسلط عام 2026 الضوء على الأهمية العملية لإصلاح نظام اللجوء الأوروبي المشترك وتأثيره. وسيُثبت ذلك، على سبيل المثال، إلى أي مدى ستمكِّن الإصلاحات من تقاسم الأعباء بشكل عادل بين الدول الأعضاء.

ستخضع الترتيبات الجديدة للاختبار في الحالات الطارئة، في حين يجب أن يظل النظام مرنًا لمواكبة التطورات على المستويات العالمية ومستوى الاتحاد الأوروبي والمستوى الوطني. إذ أثرت التغيرات في الديناميات السياسية والأمنية والاقتصادية، إضافة إلى الأزمات والحروب الدولية، على توفر التمويل الإنساني وآليات معالجة النزوح على الصعيد العالمي. ومن المرجح أن تتزايد احتياجات الحماية الناجمة عن النزاعات، مثل الحروب الدائرة في إيران وأوكرانيا، في حين أن المخصصات المالية على الصعيد العالمي آخذة في التناقص.

في خضم التحالفات العالمية المعقدة، بادرت أوروبا إلى إقامة شراكات مع بلدان ثالثة بهدف بناء القدرات اللازمة لتوفير الحماية الفعالة والتصدي للهجرة غير النظامية. ذلك أن تعزيز قدرات البلدان الشريكة على إدارة الهجرة مع الاحترام التام للحقوق الأساسية من شأنه توسيع نطاق الحماية على الصعيد العالمي.

على الصعيد الأوروبي، تحدد "الاستراتيجية الأوروبية الأولى للجوء والهجرة" التوجهات السياساتية للسنوات الخمس المقبلة. وبسبيل التركيز القوي على تعزيز مراقبة الحدود، ووضع قواعد صارمة لمكافحة إساءة استخدام أنظمة اللجوء، وضمان عمليات إعادة سريعة وفعَّالة، قد يُتوج ذلك بمزيد من الانخفاض في عدد طلبات اللجوء المقدَّمة في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع. وقد تشكل التعديلات التي أُدخلت على لائحة إجراءات اللجوء فيما يتعلق بمفاهيم "البلد الآمن"، إلى جانب المضي قدمًا في لائحة العودة الجديدة، عوامل رادعة لوصول وافدين جدد. ومع ذلك، فقد تُقيد هذه الإجراءات في الواقع حصول المحتاجين إلى الحماية الدولية عليها.

على الصعيد الوطني، سيخضع التطبيق العملي للميثاق والتدابير الرامية إلى تعزيز فعاليته لمراقبة دقيقة. ومن المرجح أن يشمل ذلك تطبيق إجراءات الفحص وإصدار قرارات بعدم قبول طلبات مقدمي الطلبات الذين مروا عبر بلد ثالث وكان بإمكانهم طلب الحماية الفعالة فيه، بالإضافة إلى بعض الحلول الرقمية المقترحة من أجل تحسين فعالية معالجة الطلبات. مع بدء تطبيق الميثاق، ستقوم السلطات الوطنية بتعديل أنظمتها استنادًا إلى التجارب الأولى على أرض الواقع. ومن المتوقع أن تُثار مسائل تتعلق بالتوضيح القانوني في عام 2026، مع توقع ظهور المزيد منها في السنوات المقبلة، سواء على مستوى المحاكم الوطنية أو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أو محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي.

كما أن التطورات التي تشهدها إدارة شؤون الهجرة في سياقها الأوسع – مثل قرار الحكومة الإسبانية الذي يهدف إلى تسوية أوضاع مواطني البلدان الثالثة على نحوٍ استثنائي من أجل اندماجهم – ستؤثر أيضًا على عدد الحالات التي تستقبلها سلطات اللجوء الوطنية، ومن ثمَّ على بدء سريان الميثاق. فيما يتعلق بمستقبل 4.5 مليون أوكراني مسجلين بموجب توجيه الحماية المؤقتة، بدأت عدة دول في

إتاحة مسارات للانتقال من الحماية المؤقتة إلى نوع آخر من تصاريح الإقامة، وهو ما يفتح آفاقًا جديدة للبقاء في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع. ومن المرجح أن يحظى هذا الاتجاه باهتمام أكبر في عام 2026، مع اقتراب نهاية تمديد نظام الحماية المؤقتة في آذار/مارس 2027.

وفي ظل هذه الظروف، تحتاج دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع إلى معلومات محدَّثة وموضوعية لتعديل إجراءاتها في حينه. وتؤدي الوكالة دورًا محوريًّا في هذا الصدد بفضل قدراتها المعززة في مجال الوعي بالأوضاع وشبكات التعاون التي توفر منصة لتبادل الممارسات الجيدة ومواجهة التحديات. وقدمت الوكالة دعمًا فعالًا إلى دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع في عام 2025 خلال الفترة الانتقالية لتفعيل الميثاق، وهي على أهبة الاستعداد في عام 2026 وما بعده لتقديم الدعم المباشر ومواصلة الحوار البناء بُغية إرساء بيئة حماية معززة في أوروبا. ونظرًا لأنه يتعين على الجهات المعنية التعامل مع التدابير المعقدة للميثاق وتغيرات الواقع السياسي المتسارعة، تزداد أهمية المعلومات والمشاركة لمستقبل نظام اللجوء الأوروبي المشترك.

تقرير اللجوء لعام 2026: ملخص تنفيذي

يقدم تقرير اللجوء لعام 2026، بوصفه مصدرًا مرجعيًا للمعلومات بشأن الحماية الدولية في أوروبا، نظرة عامة شاملة على التطورات الرئيسية في مجال اللجوء في عام 2025. يقدم الملخص التنفيذي نسخة موجَزة من التقرير الرئيسي.

تقوم وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) بجمع المعلومات حول جميع جوانب نظام اللجوء الأوروبي المشترك. وتحقيقًا لهذه الغاية، يعرض التقرير الاتجاهات الرئيسية في السياسات والممارسات والتشريعات المتعلقة بالحماية الدولية ويقدم مؤشرات رئيسية للعام المرجعي 2025. يورد التقرير أمثلة من السوابق القضائية لتفسير القوانين الأوروبية والوطنية في سياق *قوانين* اللجوء في الاتحاد الأوروبي.

يستنِد تقرير اللجوء لعام 2026 إلى المعلومات المستقاة من مجموعة كبيرة من المصادر – من بينها المنظورات المقدمة من السلطات الوطنية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية – للجمع بين وجهات النظر المختلفة. يُعدُّ التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، بمثابة مرجع لأحدث التطورات في مجال الحماية الدولية في أوروبا.

euaa
EUROPEAN UNION
AGENCY FOR ASYLUM